MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

ثقافة المجتمع المدني ومؤسساته؛

كحل لمشاكل شرقنا البائس!

وحدة الدراسات الاجتماعية

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

الملخص التنفيذي:

تطـور مفهـوم المجتمـع المدنـي تطـوراً مضطـرداً بحسـب المتغيـرات الاجتماعيـة والمكانيـة والزمانيـة للشـعوب؛ لينتـج خاصيـة اجتماعيـة تقـوم علـى بنـاء الإنسـان بوصفـه فـرداً محوريـاً وأساسـياً فـي التكويـن الاجتماعـي، بمـا يواكـب التحـوّلات العميقـة التـي شـهدها العالـم مـع تطـوّر الدولـة الحديثـة والنظـام الدولي، وتأثيـرات العولمـة الاقتصاديـة الرأسـمالية وثـورة الاتصـالات ونظـم المعلومـات، إضافـة إلـى انهيـار القطبيـة الثنائيـة المتشـكلة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة فـي المسـتوى العالمـي.

وسـاهمت متغيـرات مفهـوم المجتمـع المدنـي بيـن مرحلـة زمنيـة وأخـرى؛ تتمايـز فيهـا كل مرحلـة فـي توافـر حـدٍّ أدنـى مـن الشـروط الضروريـة لقيـام المجتمـع المدنـي بتركيبتـه الخاصـة، لتجعلـه متمايـزاً عـن ظواهـر مثـل المواطنـة، الليبراليـة، الاقتصـاد الرأسـمالي؛ وغيرهـا مـن الظواهـر الأخـرى المصاحبـة لقيامـه. ومتمايـزاً عـن المجتمـع العسـكري، والسياسـي، والدينـي، والقبلـي.

تطـرح هـذه الدراسـة مفهـوم المجتمـع المدنـي؛ وضرورتـه كحـل لمشـاكل عـدة لمجتمعـات الشـرق البائـس؛ مـن خـلال المحـاور التاليـة:

- **تطور مفهوم المجتمع المدني**
- **المجتمع المدني وارتباطه بالمؤسّسات المدنية**
- **المجتمع المدني عربياً.**
- **المشاكل التي واجهت ولادة المجتمع المدني عربياً!**
- **الخلط بين المجتمع المدني والأهلي/ والمنظمات الأهلية والمدنية.**
- **المجتمع المدني ومؤسساته؛ كحل لمشاكل شرقنا البائس!**
- **خلاصات**

تطور مفهوم المجتمع المدني

تطـور مفهـوم المجتمـع المدنـي تطـوراً مضطـرداً بحسـب المتغيـرات الاجتماعيـة والمكانيـة والزمانيـة للشـعوب، لينتـج خاصيـة اجتماعيـة تقـوم علـى بنـاء الإنسـان؛ بوصفـه فـرداً محوريـاً وأساسـياً فـي التكويـن الاجتماعـي، بمـا يواكـب التحـوّلات العميقـة التـي شـهدها العالـم مـع تطـوّر الدولـة الحديثـة والنظـام الدولي، وتأثيـرات العولمـة الاقتصاديـة الرأسـمالية؛ وثـورة الاتصـالات؛ ونظـم المعلومـات، إضافـة إلـى انهيـار القطبيـة الثنائيـة المتشـكلة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة فـي المسـتوى العالمـي.

قُدِّمـت أطروحـات عديـدة حـول مفهـوم المجتمـع المدنـي، بـدءاً مـن فلاسـفة عصـر النهضـة؛ الذيـن جعلـوا منـه مقابـلاً للدولـة الدينيـة المُسـتَبِدّة؛ التـي كان يسـود فيهـا نظـام الحكـم المطلـق (الشـعوب علـى ديـن ملوكهـا)، وصـولاً إلـى تطـوّره الملحـوظ مـع بـروز الفكـر الليبرالـي.

لكن؛ على الرغم من اختلاف توصيفه ضمن طروحات المُنظّرين كلهم من توماس هوبز وجون لوك، إلى جان جاك روسو، ومونتسكيو، انتقالاً إلى هيجل، وألكسيس دي توكفيل، وصولاً إلى ماركس وغرامشي، بقي بناء المجتمع المدني قائماً على قطبين (المجتمع والمؤسّسات) ويتحدّد دوره بالتعبير عن فضاء مدني أو وسيط بين طرفي الفعل السياسي (الحاكم والمحكوم) وجدلية العلاقة بينهما ضمن بُعدين:

الأول: أيديولوجي؛ ينادي بتقليص سيطرة الدولة على الاقتصاد والتشكيلات السياسية والحركات الاجتماعية، والنقابات، والاتحادات النقابية، والمهنية.

والثاني: تنموي؛ يعتمد الفصل بين الدولة والمجتمع سيرورة تاريخية؛ تعبّر عن مستوى تبلوّر الوعي الاجتماعي المميّز لمرحلة معينة من تطوّر المجتمع، يُشترك به المواطنون كلهم على اختلاف انتماءاتهم في الوعي الاجتماعي والإنساني ضمن منظومة التنمية البشرية، ويغطي نطاقاً واسعاً من آلية تنظيم العلاقات الاجتماعية؛ وفقاً للقانون الإنساني بوصفه معياراً ومرجعية، وحصر دور الدولة في تهيئة بيئة قانونية وبنية تحتية ملائمة لنموّه؛ بوصفه واقياً وحامياً للفرد من تدخلات الدولة وتجاوزاتها.

وساهمت متغيرات مفهوم المجتمع المدني بين مرحلة زمنية وأخرى، ليتمايز فيها كل مرحلة في توافر حدٍّ أدنى من الشروط الضرورية لقيام المجتمع المدني بتركيبته الخاصة، في جعله متمايزاً عن ظواهر مثل المواطنة، الليبرالية، الاقتصاد الرأسمالي؛ وغيرها من الظواهر الأخرى المصاحبة لقيامه، ومتمايزاً عن المجتمع العسكري، والسياسي، والديني، والقبلي.

المجتمع المدني وارتباطه بالمؤسّسات المدنية

المجتمع المدني الذي أُسس غربياً، اقترن بجملة شروط تاريخية لنشوء فكرته، وارتكز على مرجعية فلسفية أسّست له نظرياً؛ لتكون جوهر مفهومه، بحيث صار صناعة مجتمعية مدنية، أدّت إلى ولادة المجتمع المدني؛ فأنتجت بدورها نمطاً رقابياً شعبياً على سلطة الدولة، لتبقي الدولة ضمن دولة المؤسسات؛ المؤسّسات الديمقراطية بالمعنى الحديث للمؤسّسة (برلمان، قضاء مستقل، أحزاب، نقابات وجمعيات، إلخ).

وتُشكِّل فيه الحرية والديمقراطية وحقوق المواطنين دون تمييز أساساً بنيوياً يحدّده القانون. فالمجتمع المدني الصحيح ينتج دستوراً صحيحاً ومستداماً؛ ويكون مراقباً له، ومن ثَمَّ لا يعتدي المجتمع أو الدولة على حقوق الفرد، ما يجعل العلاقة بين الحكومة والمواطن علاقة مساءلة ومحاسبة، بما يشبه العقد بين المسؤول المنتخب وناخبيه، تسمح للمجتمع المدني بمنظماته وللمواطنين بالتأثير في المداولات والإجراءات السياسية المتعلّقة بمؤسّسات الحكم، بتنظيم الحملات والتظاهرات بهدف إجراء التغيير المطلوب.

هذا التأصيل في بناء المجتمع المدني الواسع؛ رُبط بمنظمات ومؤسّسات غير حكومية؛ تُمثّل في الواقع أحد المظاهر المجسّدة له؛ التي تمتلك القدرة على الفعل والتحرك، فهي المساهم الثالث في

التنمية بعد الحكومة والاقتصاد في أي دولة عموماً، وتتشكّل من مكوّنات المجتمع الفاعلة في الحياة العامة، لتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات أعضائها وقيمهم، استناداً إلى معايير أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية؛ متميّزة باستقلالها عن سلطة الحكومة؛ سواء في النواحي المالية أم الإدارية أم التنظيمية، مُستندة إلى هامش من الحرية من حيث العمل الإنساني غير الريعي، أي إنها لا تسعى لتحقيق الربح المالي المقصود، ولا تقوم على أساس تجاري؛ غايته الربح كقطاع الأعمال أو القطاع الخاص، ومن ثَمَّ تنأى بنفسها عن تدخلات الحكومة.

المجتمع المدني عربياً!

ظهر مفهوم المجتمع المدني مع ابن خلدون؛ وانتشر في أدبيات الفكر السياسي العربي منذ مطلع السبعينات، ليبقى محصوراً في أيدي النخبة المتحمّسة للمفهوم بوصفه حجر الزاوية في كل تحوّل ديمقراطي. فمتغيرات الاحتلال في الوطن العربي، دفعت حركات التحرّر والاستقلال التي تبلورت في جماعات ضغط من أحزاب ووسائل إعلام وجماعات معارضة، لتتبنى مفهوم الاستقلال قبل الديمقراطية، العدالة قبل الحرية، النظام الاشتراكي بدل النظام الديمقراطي، وحُيِّد التأسيس لمجتمع مدني بصفته خطوة مؤجلة، يمكن تحقيقها في عقب الاستقلال.

أقدمت عدد من نظم الاستقلال على طرح شعارات الديمقراطية الليبرالية من باب التعددية السياسية وتأسيس البرلمانات وعقد انتخابات عامة، لكن تلك الشعارات؛ لم تتطور؛ لتكون مطلباً اجتماعياً شعبياً عاماً أو تدخل في بناء المجتمعات، ولم تعش طويلاً بسبب الانقلابات العسكرية، والعقلية العشائرية، والطائفية السياسية (مُعضلة الفكر السياسي الإسلامي) التي دفعت باتجاه تثبيت واقع الأنظمة السياسية بأشكالها المختلفة عن طريق حكم العائلة والملكية، أو الإمارة، أو حكم الحزب الواحد أو الجيش، أو الديمقراطية التي تحدّدها الطائفة، ما جعل من مشروع دول ما بعد الاستقلال مخيباً للآمال في معظم هذه الدول وفي المستويات كافة؛ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومانعاً لقيام المجتمع المدني أو احتمالات التأسيس لدول مدنية حداثية.

انتشار مفهوم المجتمع المدني وإشكالاته

الأزمات التي تعيشها الدول العربية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ وانعكاسها على البنيات الاجتماعية، جعلت من دخول مفهوم المجتمع المدني؛ ورواجه لدى المعنيين بالتغيير السياسي عربياً أمراً طبيعياً في التعبير عن الحاجة إلى نواظم مختلفة في قيادة المجتمعات، فاندفع كثيرون إلى تبنّي الدعوة؛ لتفعيل دور المجتمع المدني في الفضاء الاجتماعي العام؛ الذي لم تستطع دول ما بعد الاستقلال شغله بصورة جيدة ومُرضية، فالأيديولوجيات القومية والدينية والاشتراكية، لم تفلح في إيجاد عقد اجتماعي صحيح، يوحد فئات المجتمع داخل البلد الواحد، ولم تنجح في توليد مناخ تغييري عابر للحدود.

فالإخفاقات المتكررة في المستوى القومي العربي، ومسلسل الهزائم والانكسارات العربية في

معاركه؛ وتنامي قوة الحركات الأصولية، إضافة إلى التطورات الدولية وسقوط المنظومة الاشتراكية، فضلاً عن المطالب الغربية المستمرّة لدول العالم العربي بإجراء ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية، هذه العوامل شجّعت ظهور هذا المفهوم ورواجه في الدول غير النفطية من باب الحاجة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنها لم ترقَ إلى بروز خطاب مجتمع مدني؛ بصفته حاملاً لتجاوز الانقسامات والاختلافات المجتمعية، ومدخلاً لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المدني بوصفهما ركيزتين أساسيتين للمواطنة، ولإرساء أسس الديمقراطية السياسية والاجتماعية، أساساً لبناء الدول المدنية الديمقراطية. (١) ما أدى إلى ظهور عدد من الإشكالات حول خطاب المجتمع المدني في معظم الدول العربية والمعوقات لوجوده وتمكينه.

المشاكل التي واجهت ولادة المجتمع المدني عربياً

أهمها:

أولاً: المجتمع المدني في مواجهة الدولة

كانت الأصوات والمطالبات؛ تتجه نحو تنحية الدولة؛ وتحجيم دورها والمطالبة بالتعددية السياسية والثقافية؛ التي تُعد حقوقاً مشروعة للشعوب المنهكة من سياسة التسلّط، ولكنها تضع الدولة والمجتمع في إطار التنافر والاستبعاد من جهة، ومن جهة ثانية لن تساهم فعلياً في خلق مجتمع مدني (عربي)، فالمجتمع المدني ليس نتاج هدم الدولة؛ أو تراجعها أو زعزعتها بصورة مطلقة ودائمة، وإنما هو نتاج تحديد العلاقة بينها وبين المجتمع الذي يُفترض فيه أن يكون مصدر شرعيتها.

ثانياً: غياب البنية القانونية على أساس مواطني

افتقار المجتمع العربي إلى وجود أهم الأركان التي يقوم عليها المجتمع المدني، ألا وهو المواطنة وما يترتّب عليها من حقوق أساسية، كالمساواة والحرية والاستقلال الذاتي للفرد وحمايتها من الانتهاك، وبذلك لم يتحقّق المفهوم الجوهري للمجتمع المدني؛ الذي لا يمكن تحقيقه في ظل بيئة قانونية؛ لم تتوافر فيها شروط الحماية للأفراد أو الجماعات المختلفة، التي تسمح بظهور هذا الحيّز المستقل عن الدولة، الذي يسمح للأفراد بممارسة نشاطهم في بلدان لم يتوافر فيها بناء العقد الاجتماعي السليم بين الحاكم والمحكوم.

ثالثاً: الحوامل المجتمعية

إن معوقات قيام مثل هذا المجتمع؛ لا تقتصر على بُنى الدول التسلّطية، وما تضعه من معوقات تحاصر قيامه، بل تتعداها إلى عدد من الحوامل المجتمعية التي لا تسمح بقيامه وتمكينه. فما تزال علاقات المجتمع في شرقنا البائس؛ تشتمل على الخصائص التي تميّز المجتمعات التقليدية من عشائرية وعائلية وطائفية وعرقية، ولم تصل إلى علاقة مواطنين؛ لهم شخصياتهم الحقوقية والسياسية والاجتماعية والثقافية، التي تمثّل أساساً لبناء القاعدة القانونية والمؤسّسية الثابتة والراسخة للدولة والمجتمع على السواء.

رابعاً: الارتباط بالانحياز الأيديولوجي لدُعاته

غياب الإطار المرجعي في مستوى الفكر والممارسة وحدود تطبيق المفهوم في المستوى العربي والإسلامي، واستحضاره بوصفه تجربة؛ بدل العمل على تطويره بوصفه خبرة؛ كما حدث في المجتمعات الغربية، وعدم اقترانه بتلك الشروط التاريخية لنشوء فكرة المجتمع المدني أو ارتكازه على أسس فلسفية تؤسّس نظرياً له، أدّى إلى انقسام المفهومات حول المجتمع المدني وامتلاكه لمعاني ودلالات مختلفة من قبل مستخدميه تصل إلى حدّ التناقض، فالرؤى التي رافقت انتشار المفهوم، اختلفت وتبدّلت بحسب دُعاته، فقد سخر المفهوم تبعاً للسلطة وارتباط مستخدميه، ليُستخدم في سياق الدولة والمجتمع السياسي، وفي سياق الدين، وسياق النظم العسكرية، والحكم السلطوي الاستبدادي، أي إنه ارتبط بالانحيازيات الأيديولوجية لدُعاته، ليُطوّع تدريجياً ويصبح مكوناً أيديولوجياً وحركياً رئيساً في رؤى القوى الليبرالية واليسارية وتيارات الإسلام السياسي. (٢)

خامساً: الابتعاد عن التوصيف الدقيق والتوجّه نحو الجزئيات

التعريفات الكثيرة للمجتمع المدني عربياً لم تحدّد الصيغة المثلى لبنائه، بحيث تنفي الجدل حول إمكان قيامه وكيفية التأسيس له. فندوة «المجتمع المدني» التي نُظِّمت في بيروت، تبنّت تعريفاً للمجتمع المدني على «أنه المؤسّسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلّة عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعدّدة؛ كالمشاركة في صنع القرار السياسي في المستوى الوطني عبر الأحزاب السياسية، والدفاع عن مصالح العمل النقابي والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية الى جانب نشر الوعي الثقافي ...»(٣)، أي إنها اتجهت نحو جزئياته وليس توصيفاً الشامل بوصفه المجال التفاعلي لكافة أفراده وجماعاته، الذي ينشأ عن مرحلة تطوّرية مقترنة بتنامي الحركات الاجتماعية؛ وبوعي الأفراد لحقوقهم المشتركة في المساواة، فالمجتمع المدني والديمقراطية والحرية والاستقلالية، كلها تتضافر في ما بينها لتؤسّس لتصوّر مجتمعي مدني مواطني منسجم- إلى حدٍّ ما- وهذا لم تنَلْه الدول العربية على اختلاف تجاربها.

سادساً: اختزال المجتمع المدني في منظمات غير حكومية

غياب التصور لبناء مجتمع مدني والحالة الرغبوية في وجوده، دفعت نحو اختزال مفهومه وتضييق حدوده بحيث يصير معادلاً لمنظمات المجتمع المدني؛ وجعلته بكليته ملخصاً ومبنياً على منظمات المجتمع المدني أو ما يسمى المنظمات غير الحكومية (NGOS) التي ترتكز بجزئها الأكبر وحرفياً على ما انتهى إليه المفهوم في الغرب، في آخر صيغة له وهي إنشاء الجمعيات غير الحكومية. (٤)

المنظمات المدنية -على الرغم من أهميتها الكبيرة ومساهمتها في غنى الحياة المدنية- بحسب وصف «توكفيل» هي أهمّ من الصحافة والأحزاب، ولها دورها الفاعل في تعزيز الديمقراطية، ونشر قضيتها وتحقيق أهدافها بحماسة، وأن البلاد التي لا يوجد فيها مثل هذه الجمعيات لن تجد لها حماية دائمة ضد أنواع الاستبداد. (٥)

لكن هذا الحديث لا ينطبق على البلدان العربية لأسباب متعدّدة أهمّها، أن لجماعات الضغط المستقلّة

وجود متأصّل في الديمقراطيات الغربية، وقنوات المشاركة السياسية هي في الأساس مضمونة، ولا سلطة فيها للعسكر أو الكنيسة أو التعسّف من قبل الدولة، والزبائنية والفساد؛ يؤديان دوراً أقلّ أهمية في الحياة السياسية اليومية، مما هي عليه الحال في شرقنا البائس.

أما في مجتمعات شرقنا البائس؛ ما زال الفكر السياسي العربي والإسلامي قاصراً عن امتلاك نظرية عامة للدولة، فالدولة في المجتمعات المسلمة هي جزء من الشريعة، والدولة هي المسؤولة عن تطبيق الشريعة؛ أو عدم تطبيقها، وهناك جزء كبير لا يعترف بالدستور الوضعي ويقول: إن الدستور هو القرآن.

فاقتصار مفهوم المجتمع المدني على منظماته المدنية، هو إخلاء الساحة لنظام الحكم؛ ليفعل بها ما يشاء عبر التفرد بصوغ قوانين؛ تتحكّم في وجودها وشروط تأسيسها وعملها، لتسقط عنها قوة الفعل والتأثير في مجتمعات؛ لم تشكّل المواطنة وحقوقها أساس بنائها، إنما ارتبطت عضوياً بالجماعات القبلية والطائفية والمذهبية والجهوية والعائلية وغيرها، ومن ثَمَّ هي أكثر ميلاً نحو روابط القرابة والجوار والمذهب والطائفة والعشيرة ببناها المغلقة.

الخلط بين المجتمع المدني والأهلي والمنظمات الأهلية والمدنية

حالة عسر الهضم التي رافقت انبثاق مفهوم المجتمع المدني في ظلّ غياب الدول المدنية الديمقراطية في شرقنا البائس، أدّت إلى الخلط بينه وبين المجتمع الأهلي على الرغم من وضوح الفروقات بينهما؛ في أبعادها وتأثيرها في بنية الأفراد المنضوين تحت لوائها. فالمجتمع الأهلي المحلي (العشائري والقبلي والديني) يحافظ على البنيان ما قبل الدولة المدنية، ومجتمعات ما قبل الرأسمالية وما قبل الحداثة، في تمسّكه بعادات وتقاليد لم تعد تنسجم مع العصر الذي تعيشه. وهذه المجتمعات لا تبنى على النقد؛ إنما على تراتبية العلاقات التي تجعل الفرد تابعاً ومهمّشاً! لا يعبّر عن حرية وجوده المستقل، محاصراً بجملة من التقاليد والعادات المفروضة عليه كجزء من بنيان الجماعة وتمايزها، وترتبط بعلاقات الإنتاج الصغير أساسها الاكتفاء الذاتي، وتختلف أهداف المجتمع الأهلي في سعيه لتعزيز هيبة العشيرة، والطائفة، والعائلة، والإثنية. أي إن احتمال وجوده كبيئة ملائمة للنزاعات واردة؛ وأشنعها الحروب الأهلية وأمثلتها كثيرة كإيرلندا (والانقسام إلى بروتستانت وكاثوليك) أو لبنان الذي خاض حروبه الطائفية في مراحل مختلفة.

أما المجتمع المدني تتوافر فيه قيم المدنية والحضارة بدل التخلّف، ويُبنى فيه الفرد القوي المعبّر عن نفسه والمالك لحريته وقراره بوصفه كائناً مستقلاً، ومن أهمّ، وسائله المساواة، والحوار، والحرية. ويُبنى على العمل التطوعي، وتنظيم العلاقات والتفاعل بين مختلف الأطياف والتنظيمات. ويهدف إلى تعزيز المشاركة في صنع القرار، وتطوير الحياة السلمية، وبذلك يُضعف أجواء الاستقطاب والتعبئة الطائفية والمذهبية التي تساهم في شحن الأجواء بما يزيد من احتمال التنافر والاختلاف المجتمعي.

هذا الاختلاف البنيوي بين المجتمع المدني والأهلي يجعل من إمكان الخلط بينهما؛ غير وارد إلا من باب الغايات التي تعتمدها بعض التيارات ويمكن ردّها إلى تيارين:

أولاً: تيار رافض للفكر الغربي يبحث عن مفهومات وتصوّرات بديلة للمجتمع المدني ولمؤسّساته، تستمدّ مشروعيتها -بحسب وجهة نظره- من كونها تنتمي إلى تجربة هذه الأمّة، ويحاول إظهارها بصفتها بديلاً للمنظمات المدنية، كونها قد تميّزت باستقلال نسبي عن الدولة؛ ووفّرت نوعاً من الحماية والأمن لأفرادها، ولها دورها في التنظيم الاجتماعي والتعليم وتقديم بعض الخدمات الصحية والاجتماعية ومساعدة المحتاجين، وهو ما تنحو إلى تبنّيه المجتمعات التي يشكّل الانتماء الديني أساساً لها.

فهذه المجتمعات لها مؤسّساتها المتجذّرة في التاريخ العربي مثل الجمعيات الخيرية، والوقف، والزوايا، والتكايا. فوزارة الأوقاف تعدّ إسلامياً مؤسّسة أهلية خيرية ترعى بعض المناشط العامة وتديرها، من مثل مؤسّسات التعليم والمساجد، وأيضاً تعدّ الطرائق الصوفية من مؤسّسات المجتمع الأهلي، وكذلك الكنيسة، لها دورها في تقديم المساعدات للفقراء والمرضى، في هذه المؤسّسات الدينية تُقدَّم يد العون والحماية لأفرادها في معظم الأحيان، على الرغم من رفعها شعار العمل الخيري الإنساني، ومن ثم فهي تؤسس للانغلاق وتدمير حقوق المواطنة والمشاركة في الشؤون العامة التي تعدّ شرطاً ضرورياً لقيام المجتمع المدني. (٦)

ثانياً: الحكومات الاستبدادية التي تخشى من وجود منظمات مستقلة عنها، ولا تدعم أنواع المشاركة المدنية؛ ومن مصلحتها تمتين المجتمع الأهلي أو المحلي؛ ودعم مؤسّساته نتيجة قدرتها على السيطرة عليها، وقوننتها بما يلائم عمل الحكومات.

وقد لجأت هذه الحكومات إلى الالتفاف على ما يمكن فرضه من استقلال مؤسّسات مجتمع مدني؛ إلى العمل على بناء منظمات موازية بمسمى منظمات مدنية غير حكومية، ولكنها فعلياً لا تمتلك أي استقلال عن الحكومة وتوجّهاتها التي تسمى منظمات حكومية- غير حكومية (GO-NGOS) ويكون عملها بمنزلة ترميم بعض المثالب الكبيرة؛ بدل العمل على التنمية المستدامة، لذلك فإن عملها لا يُبنى على خلق قوى ضغط لها وزنها، كونها أدوات تديرها الدولة لخدمة سياساتها الداخلية والخارجية، وتقتصر استقلاليتها في حصولها على مصادر تمويلها المختلفة. وعلى هذا الأساس تعمل على قولبة المنظمات المدنية المستقلة، ويتحوّل المجتمع المدني إلى مجتمع الدولة المدني، ليكون محض تمظهر مغاير لها، كما يحصل في كثير من البلدان. (٧)

وبالتالي؛ فإن المجتمع المدني في الدول العربية كلها لم يجد بنيانه إلا في المجال النظري الذي رافق الترويج له وانتشار مفهومه. فعلى الرغم من التباينات النسبية فيما بين الدول، لكنها تحتوي على قدر كبير من التشابهات في مشتركاتها الثقافية الشعبية المترسّخة والمتجذّرة كجزء من بنية التفكير، على سبيل المثال (واقع النساء، والحريات الفردية)، وفي العلاقة بين الدولة والمجتمع التي تحكمها ثنائية (التهميش والاحتواء)، فإن استطاعت بعض الدول العربية؛ تجاوز الحالة الأولى في الثقافة الشعبية نتيجة متغيرات سياسية معينه كـ (لبنان وتونس) مع اختلاف التجربتين، فإن العلاقة مع الدولة ستكون عائقاً في وجه نموّ المجتمع المدني واستقلاله.

المجتمع المدني ومؤسساته؛ كحل لمشاكل شرقنا البائس!

خلاصات

المتغيّرات الكثيرة والواسعة التي قطعتها البشرية جمعاء باتجاه بناء دول حداثية، وانعكاسها على دول الشرق البائس؛ الغارقة في خيباتها وفشلها في المستويات كافة؛ نتيجة استمرار نموذج الدولة التسلّطية العاجزة عن ممارسة سلطتها، بوصفها سلطة مؤسّساتية وقانونية ملتزمة بقيم المساءلة والمحاسبة والاحتكام إلى الشعب، إذ هي التعبير المعاصر للاستبداد التقليدي، انتشرت في دول الشرق البائس؛ وامتلكت ناصية الاستبداد من مصدريه التقليدي والحديث، عبر الاحتكار الفاعل لمصادر القوة والسلطة في المجتمع. (٨) وصعوبة تفكيكها الناتجة من قدرتها على ممارسة عنفها الرسمي وسياستها في قهر كلّ جمعيات المجتمع السياسية والمدنية (تنظيمات سياسية، نقابات، اتحادات ...) وتسييرها في فلك النظام القائم وفرض الخطاب السياسي الرسمي على المؤسّسات التربوية والتعليمية وأجهزة الإعلام، تجعل من توجّه النخبة نحو بناء المجتمع المدني لحصر دور الدولة بـ (إعطاء مال قيصر لقيصر، ومال الشعب للشعب)، وتمكين مؤسّساته لانتشال هذه الدول وشعوبها، ضرورة لا يمكن تجاوزها لأسباب عدة. وهذا ما سنتناوله في دراسة مفصلة.

المراجع:

١: البعد الأيديولوجي للمجتمع المدني في نقد المجتمع المدني / هسبريس- د.خالد سليكي - الأربعاء ٠٩ مايو/أيار ٢٠١٢.

٢، ٣: ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.

٤: عوائق تكوين المجتمع المدني في الدول العربية/ صحيفة الوطن- إعداد: ليث زيدان

٥: الديمقراطية في أمريكا تأليف ألكسيس دي توكفيل- ترجمة وتعليق أمين مرسي قنديل- تصدير محسن مهدي الجزآن الاول والثاني – عالم الكتب ص: ١٧٠

٦: المجتمع المدني في الإسلام وإشكاليات الممارسة السياسية/ صحيفة الحياة– بقلم: سليم الحاج قاسم

٧: مدخل إلى فهم واقع عمل المنظمات غير الحكومية/ مؤسّسة مداد.

٨: إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي - قراءة في الأدبيات النظرية- المركز الديمقراطي العربي- إعداد: رفيق ايت تكنتا؛ جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب – ك٢/يناير ٢٠١٨.